

أمم للتوثيق والأبحاث

على السلطات اللبنانية تطبيق القوانين اللبنانية بما يتناسب مع روحية التعامل الإنساني واحترام القوانين الدولية

طالعنا الإعلام اللبناني ووسائل التواصل الإجتماعي بأخبار تفيد عن عمليات دهم تقوم بها الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية لأماكن تواجد السوريين من لاجئين وداخلين بطريقة غير شرعية، واقتيادهم إلى الحدود اللبنانية - السورية، وطردهم إلى الجهة الثانية من الحدود.

منذ نيسان 2011، مع بدء قمع الثورة السورية، وهروب المواطنين السوريين من بطش جيش نظامهم، أهملت السلطة اللبنانية تنظيم هذا اللجوء، وكبرت على الاعتراف به، وغضت النظر عنه، مما أدى الى تفاقم الوضع، ولم يتم بدء محاولة التنظيم، إلا بعد تدخل أجهزة الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي حالت دون تحول اللجوء السوري في لبنان إلى كارثة إنسانية بكل ما للكلمة من معنى.

لم تسع السلطة اللبنانية طيلة مدة الأزمة المستمرة منذ إثنتي عشرة سنة إلى إيجاد إطار تنظيمي يراعي واقع اللجوء ويسعى لتذليل العقبات وتحويله إلى قوة تردف الواقع اللبناني إقتصادياً وتتموياً، بل سعت في كل سياساتها إلى تحويل اللجوء السوري الى لجوء بائس يتماهى مع واقع اللجوء الفلسطيني أو يكون أسوأ منه.

تقوم بعض الجهات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية بإطلاق حملات بين الفينة والأخرى، تعززت في الفترة الأخيرة، تحمل خطاب كراهية وعنصرية تجاه الأجانب ولا سيما السوريين من لاجئين وغيرهم، وتدعو إلى طردهم بكافة الوسائل والأساليب القسرية.

إن لبنان المساهم في إنشاء شرعة حقوق الإنسان، ملزم بموجب مبدأ عدم الإعادة القسرية في القانون الدولي إلى عدم إجبار أي شخص على العودة إلى بلد قد يواجه فيه خطر التعذيب أو الاضطهاد، وبموجب أي شخص مُعرّض لخطر الترحيل فرصة للوصول إلى المشورة القانونية، والظعن في ترحيله أمام المحكمة والجهات المختصة.

لا يحق للسلطة اللبنانية إستعمال القوانين والقوة المفرطة بطريقة إستنسابية أو ظرفية، في سبيل تحقيق مآرب تتماهى مع سياسات أو تسويات دولية، أو لتغطية فشلها أو فسادها، ويمكن أن تؤدي إلى حصول إضطرابات أو خضات أمنية.

لا يمكن إعتقاد اللاجئين السوريين كـ«مطية» للسياسات الخاطئة للسلطة اللبنانية، والسماح لبعض المتطرفين بممارسة العنصرية الظاهرة تجاههم، ويجب الحفاظ على حقوق اللاجئين الإنسانية بحدها الأدنى، ولا سيما حق الحفاظ على حياتهم.

تدعو أمم للتوثيق والأبحاث، السلطات اللبنانية إلى تطبيق القوانين اللبنانية بما يتناسب مع روحية التعامل الإنساني واحترام القوانين الدولية التي تراعي حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأجانب، ولا سيما السوريين اللاجئين أو المخالفين لقانون دخول الأجانب إلى لبنان.

بيروت في 25 نيسان 2023